مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الرابع والعشرون – العدد الأول (المحرم – ربيع الأول ١٤٤٣هـ / أغسطس – أكتوبر ٢٠٢١م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- التَّهْيئة والقَطْع (دراسة نحويَّة في الإعمال)
- أَثَرُ عَلَم الدِّينِ الـسَّـوْرَقِـيِّ الأندَلسيِّ (٦٦١هـ) فـي النَّحويّين
- صِحَّةُ «عَورَ» وأَخَوَاتِهِ بَيْنَ تَعْلِيلِ الصَّرْفِيِّينَ وتَعَلُّلِهِمْ
- من مبادئ التداولية في كتاب «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني
- الإحالة بالضمائر في سورة الحاقة (دراسة إحصائية نصية)
- جمالية المغايرة في الصيغة الفعلية بين المجرد والمزيد في القرآن
- جهود صلاح الدّين الزَّعبلاويّ في النّقد اللُّغويّ
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية (المجلد الثالث والعشرون)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الرابع والعشرون - العدد الأول
(المحرم - ربيع الأول ١٤٤٣هـ / أغسطس - أكتوبر ٢٠٢١م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- التَّهْيئة والقَطْع (دراسة نحويَّة في الإعمال) — عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي — ٥
- أَثَرُ عَلَمِ الدِّينِ اللُّوَرَقِيِّ الأندَلسيِّ (٦٦١هـ) في النّحويّين — محمّد بهاء بن حسن كَكُّو — ٥٣
- صِحَّةُ «عَورَ» وأَخَوَاتِهِ بَيْنَ تَعْلِيلِ الصَّرْفِيِّينَ وتَعَلُّلِهِمْ — غالَية عبدالعزيز المسند — ٩٣
- من مبادئ التداولية في كتاب «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني «المتكلم، والمخاطب، والقصد، والعلم، والإفهام» — عائدة بنت سعيد البصلة — ١٤٣
- الإحالة بالضمائر في سورة الحاقة (دراسة إحصائية نصية) — محمد نور الدين المنجد - زاهر بن مرهون الداودي — ١٨٧
- جمالية المغايرة في الصيغة الفعلية بين المجرد والمزيد في القرآن — نادية إبراهيم فلاتة — ٢٥٧
- جهود صلاح الدّين الزَّعبلاويّ في النّقد اللُّغويّ — سمر روحي الفيصل — ٢٩٧
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية (المجلد الثالث والعشرون) — مصباح محمد مصباح — ٣٢٩

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- **عبدالرزاق بن فراج الصاعدي** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد أحمد الدالي** ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- **محمودأحمدالسيد نحلة** ..... أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

أولاً : البحوث والدراسات

التَّـهْـيـئة والقَـطْـع
(دراسة نحويَّة في الإعمال)

إعداد

عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• **ملخص البحث:**

لم تنحصر وظيفة العامل النحوي في إحداث الأثر الإعرابي فحسب، بل كان يأتي في صورة علَّةٍ لردّ القول المعترَض عليه، وذلك حين يطلب عاملٌ معمولاً ثم لا يُمكَّن منه، فينتج عن هذا ما يُسمّى بالتهيئة والقطع.

وتتغيّا هذه الدراسة الإسفار عن جوانب هذا الموضوع، وقد صدّرتُها بمقدمة، ثم تمهيدٍ فيه مفهومُ التهيئة والقطع، والوجوهُ التي تحول دون الإعمال، وتاريخُ المصطلح، وتلا ذلك ثلاثة مباحث، عرضت في الأول صور هذه الظاهرة، وجلّيت في الثاني أثر حذف الضمير فيها، وسقتُ في الثالث توجيهات إعرابية آلت إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ثم جاءت الخاتمة، ودوَّنتُ فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

كلمات مفتاحية: العامل النحوي. المعمول. التهيئة. القطع.

*****

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد:

فقد نالت مسألة الإعمال قدراً واسعاً من الدراسات النحوية قديماً وحديثاً، واستوقفني في كلام العلماء واحتجاجاتهم أن العامل ربما يُسخَّر أداةً من أدوات الاعتراض، ويُقدَّم في صورة علَّةٍ لردِّ القول المعترَض عليه، وذلك حين يطلب عاملٌ معمولاً ثم لا يُمكَّن منه، فينتج عن هذا ما يُسمَّى بالتهيئة والقطع.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أن العامل لا تنحصر وظيفته في إحداث الأثر الإعرابي فحسب، وإنما تجاوز ذلك ليكون أحد المسالك المهمة التي يُعمَد إليها في تمحيص الأقوال والإيراد عليها.

وقد تتبعتُ موارد هذا الموضوع في مصنفات العلماء، ووقفت على مسائل متناثرة، تمخّض عنها هذا العمل، ولم أقف على دراسة سابقة له بحسب اطلاعي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهومٍ لمصطلح التهيئة والقطع، والكشف عن رحلته التاريخية، واستخلاص صُوره مِن كلام النحويين، وبيان أثر حذف الضمير فيه، والوقوف على التوجيهات الإعرابية التي آلت إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

وقد سِرتُ في تناول مسائل هذا العمل على خطَّةٍ مكوَّنة من ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويتلوها خاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، على النحو الآتي:

- **المقدمة.**
- **التمهيد:** التهيئة والقطع في الإعمال: المفهوم، وتاريخ المصطلح.
- **المبحث الأول:** صُوَر التهيئة والقطع في الإعمال.

- **المبحث الثاني**: أثر حذف الضمير في تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
- **المبحث الثالث**: توجيهات إعرابية آلت إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
- **الخاتمة**: وفيها نتائج البحث.
- **ثبت المصادر والمراجع**.

والله -تعالى- أسأل أن يتقبَّل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: التهيئة والقطع في الإعمال: المفهوم، وتاريخ المصطلح.

١- المفهوم:

التهيئة في اللغة: مصدر هَيَّأ يُهيِّئ، يُقال: هيَّأ الأمر، أي: أصلحه ويسَّره، وهَيَّأ الشيء، أي: أعدَّه وكيَّفه[١].

والقطع: مصدر قَطَعَ يَقْطَعُ، والقَطْعُ يرادف البَتْرَ والفَصْلَ، يُقال: بَتَرَ الشيءَ أي: قطعه قبل تمامه، وانفصل الشيء عن الشيء أي: انقطع عنه، ويُقال: انقطع عن الطريق، أي: حيل بينه وبين ما يأمله[٢].

والتهيئة والقطع لفظان متعاطفان مترابطان، يتوقّف الثاني منهما على الأوّل، فلا يتحقّق قطع العامل عن العمل إلا بعد أن يُهيَّأ له، فهما بمجموعهما صارا مصطلحاً واحداً.

ولم أقف عند النحويين على تعريف للتهيئة والقطع، ويمكن تقريب مفهوم هذا المصطلح بأنه: تمكين اللفظ من سريان عمله في غيره، ثم الحيلولة دون ذلك بوجه من الوجوه.

والوجوه التي تحول دون الإعمال ثلاثة:

الأول: أن يُصرف اللفظ الذي هُيِّئ له العامل إلى وجه آخر من الإعراب، نحو: (زيدٌ ضربته)؛ فإنك إذا حذفت الهاء وجب أن تقول: (زيداً ضربت) بالنصب، ولا يجوز: (زيدٌ ضربت)؛ لأنك إذا صرفته إلى الرفع كنت هيَّأت الفعل لنصب (زيد) ثم قطعته عنه[٣].

(١) ينظر مختار الصحاح (هيأ): (٧٠٥)، ولسان العرب (هيأ): (١/ ١٨٨)، والمعجم الوسيط (هيأ): (٢/ ١٠٠٢).

(٢) ينظر معجم مقاييس اللغة (بتر): (١/ ١٩٤)، ومختار الصحاح (بتر): (٧٣)، (قطع): (٥٦٠)، والمعجم الوسيط (فصل): (٦٩١)، (قطع): (٧٤٥).

(٣) هذا أحد ما قيل، والمسألة فيها خلاف. تنظر الصورة (٢) في المبحث الأول.

والثاني: أن يكون اللفظ الذي هُيِّئ له العامل غير صالح لأن يُعمل فيه، كأن يقع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، نحو: (إن يقمْ زيد قام عمرو)، فهذا الوجه مخصوصٌ عند أكثر النحويين بالضرورة؛ لأن الأداة جزمت الشرط، ثم هُيِّئت لجزم الجواب وهو مما لا يصلح لأن يُعمل فيه لكونه ماضياً[1].

والثالث: أن يُحذف المعمول فيبقى اللفظ المهيَّأ للعمل معلَّقاً، نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها)؛ فـ(رأسها) يحتمل ثلاثة أوجه: النصب عطفاً، والجر بالحرف، والرفع على الابتداء، ولا يجوز الأخير عند البصريين ـــ وهو الرفع ـــ حتى تقول: (مأكولٌ) أي: بذكر الخبر؛ لأنك لو حذفته فكأنك هيَّأت المبتدأ لأن يعمل فيه ثم قطعته عنه[2].

والتهيئة والقطع في الأصل مخالَفة، وقد أطلق عليها بعض النحويين أحكاماً متفاوتة، كقول أبي حيان: «غير جائز»[3]، وقوله: «وهو مما يضعف»[4]، وقول الشاطبي: «لا ينبغي»[5]، وقوله: «وذلك ممتنع»[6]، وهذه الأحكام المتفاوتة ونحوها ليس لها معايير منضبطة إلا ما ندر[7]، بل غايةُ ما في الأمر أنّ التهيئة والقطع مخالَفةٌ تعدّدت ألفاظ النحويين في التعبير عنها، وسوف يأتي أنّ مِن صُورها ما وقع فيه الخلاف، وأنّ منها ما أجازه قومٌ في الكلام على ضعف، نحو: (زيدٌ ضربت)[8]، وقد يكون في ذلك تفسيرٌ لبعض الأحكام التي لم تبلغ درجة المنع، كقول الشاطبي في هذه الصُّورة: «غير حسن»[9].

(١) تنظر الصورة (٨) في المبحث الأول.
(٢) تنظر الصورة (٤) في المبحث الأول.
(٣) التذييل والتكميل: (١٠/ ٣٩).
(٤) البحر المحيط: (٦/ ٤٢٩).
(٥) المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).
(٦) المصدر السابق: (٢/ ٦٩).
(٧) كمعيار ابن أبي الربيع، وسيأتي في المبحث الثاني.
(٨) تنظر الصُّورة (٢) في المبحث الأول.
(٩) المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).

٢ـ تاريخ المصطلح:

لم أجد فيما وقفتُ عليه من المدوَّنات النحوية نصّاً يُصرَّح فيه بمصطلح التهيئة والقطع عند المتقدِّمين بصريّين وكوفيّين، وقد كان إمام الصّنعة سيبويه يُومئ إليه في مسألة حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر[١]، ويُعبّر عنه بجملةٍ تردّد ذكرها في الكتاب، وهي: (كلُّه لم أصنعِ) المأخوذة من قول الشاعر:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ[٢]

قال سيبويه: «ولا يحسن في الكلام أن يُجعل الفعل مبنيّاً على الاسم ولا يُذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجليّ:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ»[٣]

وقال: «فإن قلت: (زيدٌ كم مرة رأيت؟) فهو ضعيف، إلا أن تدخل الهاء، كما ضعف في قوله: (كلُّه لم أصنعِ)»[٤].

وقال: «فإن قلت: (زيداً يوم الجمعة أضرب) لم يكن فيه إلا النصب؛ لأنه ليس ههنا معنى جزاء، ولا يجوز الرفع إلا على قوله: (كلُّه لم أصنعِ)»[٥].

(١) وهي من جُملة الصُّور التي تتحقّ فيها تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، نحو: (زيدٌ ضربت). تنظر الصُّورة (٢) في المبحث الأول.

(٢) من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي. ينظر الديوان: (٢٥٦)، والكتاب: (١/ ٨٦)، وشرحه للسيرافي: (١/ ٣٨٠)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٥٩).

(٣) الكتاب: (١/ ٨٥)، وينظر شرحه للسيرافي: (١/ ٣٧٩).

(٤) الكتاب: (١/ ١٢٧)، وينظر شرحه للسيرافي: (١/ ٤٦٨).

(٥) الكتاب: (١/ ١٣٧)، وينظر شرحه للسيرافي: (١/ ٤٨٩).

وحين ساق بيت الشاعر:

وقالُوا تعرَّفْها المنازلَ من مِنىً وما كلُّ مَن وافى مِنىً أنا عارفُ[1]

قال: «فإن شئت حملته على (ليس)، وإن شئت حملته على (كلُّه لم أصنعِ)، فهذا أبعد الوجهين»[2].

وهكذا نجد الأمر عند الفراء، فلم يُصرِّح بالتهيئة والقطع تصريحاً، وإنما كان يشير إلى هذا المصطلح بعباراتٍ تدلُّ عليه؛ وعدّه سائغاً في مسائل مستثناة[3]، فقد قال في موضع: «وأكثر العرب تقول: وأيُّهم لم أضرب؟ وأيُّهم إلا قد ضربت؟ رفعاً»[4].

وقال: «وممّا يشبه الاستفهام ممّا يُرفع إذا تأخّر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: (كلُّ الناس ضربت)»[5].

وحين أورد قول الشاعر:

وما كلُّ مَنْ يظَّنُّني أنا مُعْتِبٌ ولا كلُّ ما يُرْوَى عليَّ أقولُ[6]

قال: «فلم يوقِع على (كلّ) الآخِرة (أقول)، ولا على الأولى (مُعْتِب)، وأنشدني بعضهم:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ»[7].

(١) من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي. ينظر شعره: (١٠٥)، والكتاب: (١/ ٧٢، ١٤٦)، وشرحه للسيرافي: (٢/ ٤).

(٢) الكتاب: (١/ ١٤٦)، وينظر شرحه للسيرافي: (٢/ ٤، ٥).

(٣) سيأتي ذكرها في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

(٤) معاني القرآن: (١/ ١٣٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر العين: (٨/ ١٥٢)، ومعاني القرآن للفراء: (١/ ١٤٠)، ولسان العرب: (ظن): (١٣/ ٢٧٣)، ويظَّنُّني: يتهمني، ويُروى: يطَّنُّني. ينظر المعجمان السابقان.

(٧) معاني القرآن: (٢/ ٩٥).

وعندما ساق قول الراجز:

أَرَجَزاً تطلبُ أم قريضا أم هكذا بينهما تَعريضا

كلاهما أَجِدُ مُستريضا[1]

قال: «فرفع (كلا) وبعدها أجد»[2].

وإني لأجدُ من العسير القطعَ بتحديد البدايات الأولى التي ظهر فيها هذا المصطلح؛ ذلك أن الدراسة التاريخية للمصطلح النحوي وعْرةٌ مسالكها؛ والتحديد الدقيق يستوجب استقراءً تامّاً، وهو متعذِّر؛ فالمدوَّنة النحوية لم تصل كلها، ولم يبق من مدوَّنات الكوفيين إلا مصنفاتٌ قليلة بينها تراخٍ زمنيّ[3].

والذي يبدو لي أن مصطلح التهيئة والقطع -وفقاً للاستقراء الناقص- ظهر بهذا اللفظ في مرحلةٍ متأخّرة، وذلك في القرن السابع الهجريّ على وجه التقريب، وكان ممّن وظّفه في تلك الحقبة ابن عصفور[4] وابن أبي الربيع[5]، وسوف يأتي في خِضمّ هذه الدراسة أنّ الأوَّل خالف الفراءَ في بعض مسائله، وأنّ الآخَر له تفصيلٌ في مستوى تهيُّؤ الفعل للعمل؛ فقد يكون التهيُّؤ قويّاً، وقد يكون ضعيفاً، بحسب تقدُّم العامل أو تأخُّره[6].

وبرز هذا المصطلح بجلاء عند علماء القرن الثامن الهجري، كأبي حيان[7]

(١) من الرجز، ونُسبت إلى أبي الجرّاح في معاني القرآن للفراء: (١/ ١٤٠) وإلى الأغلب العجلي في لسان العرب (قرض): (٧/ ٢١٩)، ويُروى في هذا الأخير: (كليهما أَجِدُ ....).

(٢) معاني القرآن: (١/ ١٤٠).

(٣) يُراجع مصطلح (الخروج) عند الكوفيين: (١٩).

(٤) ضرائر الشعر: (١٧٦-١٧٨).

(٥) البسيط في شرح الجمل: (٥٨٢).

(٦) ينظر المبحث الثاني من هذه الدراسة.

(٧) ينظر مثلاً: التذييل والتكميل: (٤/ ٤٢، ٤٣)، وارتشاف الضرب: (٣/ ١١١٩، ١١٢٠)، والبحر المحيط: (٦/ ٤٢٩).

والسمين الحلبي[١] وابن هشام[٢] وناظر الجيش[٣] والشاطبي[٤] وغيرهم ممن تلاهم في القرون الأخرى، وسُخِّر هذا المصطلح علّةً للاعتراض، ولا سيما الاعتراض على التوجيهات القرآنية[٥] واتجه بعض النحويين كأبي حيان إلى تفصيل ما اشتُهر من مسائله، كمسألة حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر في نحو: (زيدٌ ضربت)، التي أشار إليها الأقدمون بأمثلةٍ مختلفة[٦]، وجمعَ الآراء فيها على نحوٍ مستفيض[٧].

والملحوظ في مصطلح التهيئة والقطع في هذه المرحلة أنه أضحى يُقرن في مسائلَ نزْرةٍ بلفظة (يُشبه) ونحوها مما وافقها في اشتقاقها كـ(شبيه)، فيُقال: (شبيه بتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه)، وهذا جليٌّ عند السمين الحلبي، وقد تأمّلتُ مواطن هذه العبارة في تفسيره، فألفيتُها ترِدُ في حالتين:

الأولى: في بعض مسائل الجارّ الذي قُطع عن متعلّقه وقد تهيّأ له، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾[٨]، فقد أشار السمين الحلبي إلى أَنّ ﴿مِنَّا﴾ لا يجوز أن يكون حالاً من (أنْ) والفعل في قوله سبحانه: ﴿أَنْ آمَنَّا﴾؛ لأنه التقدير سيكون: هل تنقمون إلا إيماننا منّا، فمن نفْس قوله: (إيماننا) فُهِم أنه منّا، فلا فائدة في الحال حينئذٍ[٩]، ثم قال: «فإن قيل: تكون حالاً مؤكّدة.

(١) ينظر مثلاً: الدر المصون: (٣/ ٦٧)، (٤/ ٢٢٧).
(٢) ينظر مثلاً: مغني اللبيب: (١٧٥)، (٧٩٥).
(٣) ينظر مثلاً: تمهيد القواعد: (٢/ ٩٨٣، ٩٨٨).
(٤) ينظر مثلاً: المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨)، (٦/ ١٢٩).
(٥) ينظر المبحث الثالث من هذه الدراسة.
(٦) تقدّم ذكرها عند سيبويه والفراء.
(٧) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤١) وما بعدها، وسيأتي الحديث مفصّلاً في المبحث الثاني من هذه الدراسة: (إذا كان الضمير منصوباً).
(٨) [المائدة: ٥٩].
(٩) ينظر الدر المصون: (٤/ ٣١٨).

قيل: خلاف الأصل، وليس هذا من مظانّها، وأيضاً فإن هذا شبيهٌ بتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فإنّ ﴿تَنقِمُونَ﴾ يطلب هذا الجارّ طلباً ظاهراً»[1].

ولعلّ الباعث على التعبير بقوله: (شبيه) هو عدم ظهور الأثر الإعرابيّ للمتعلَّق في الجارّ والمجرور، فكان شبيهاً بما ظهر فيه ذلك الأثر، نحو: (زيدٌ ضربت).

والثانية: عند قطع الصفة عن موصوفها، والمسألة حينئذٍ لا تكون من الإعمال في شيء، وإنّما شُبِّه فيها قطع الصفة عن الموصوف بالعامل الذي قُطع عن معموله وهو مهيَّأٌ له، وقد جاءت هذه الحالة في موضع واحد، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾[2]، فقد أجاز العكبري[3] في جملة ﴿يَهْدِي﴾ أوجهاً منها: أنها حال من ﴿رَسُولُنَا﴾، أو حال من الضمير في ﴿مُّبِينٌ﴾، واستشكل السمين الحلبي هذين الوجهين بأمرين، أحدهما: ما لا يخفى فيهما من الفصل[4]، والآخر: أن فيهما «ما يُشبه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه»[5].

ويتأتّى الإشكال الثاني من جهة أن الأظهر في جملة ﴿يَهْدِي﴾ أنها صفة ثانية لـ(كتابٌ) وصفَه بالمفرد ثم بالجملة، وقول العكبري في التوجيهين السابقين يؤول إلى قطع الصفة التي تهيَّأت لموصوفها.

ولقد عدّ ابن هشام من الشروط الثمانية التي ينبغي أن تُراعى عند حذف اللفظ: «ألّا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه»[6]، وهذا مظهرٌ من مظاهر تقدُّم العلوم؛ وتوظيف المصطلحات؛ فإذا كان سيبويه يصف حذف

(١) المصدر السابق: (٤/ ٣١٨، ٣١٩).
(٢) [المائدة: ١٥، ١٦].
(٣) التبيان في إعراب القرآن: (١/ ٢١٢).
(٤) ينظر الدر المصون: (٤/ ٢٢٩).
(٥) المصدر السابق.
(٦) مغني اللبيب: (٧٩٥).

الضمير المنصوب من جملة الخبر بأنه لا يحسن في الكلام -كما سبق- وأنه يضعف كما يضعف: (كلُّه لم أصنع)، فإنّا نجد هذا الوصف -بعد عُهودٍ من بداية النحو ونُموِّه- يتبدَّى في صورة شَرطٍ صِيغ بأسلوبٍ صريح، وقد راعى الشاطبيُّ هذا الشرط، وصدّره علّةً لكلام سيبويه فقال:«ومن ذلك أن يكون حذف المفعول يؤدّي إلى تهيئة وقطع، وذلك مثل: (زيدٌ ضربته)؛ فإنك إن حذفت الهاء فقد هيّأتَ الفعل للعمل في الأول ثم قطعتَه عنه من غير اشتغال بغيره، فهو نقض ما أُريد بالحذف، وذلك غير حسن، قال سيبويه[1]: ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام، ثم أنشد في ذلك أبياتاً»[2].

ونخلص مما تقدّم إلى أن التهيئة والقطع من جُملة المصطلحات التي كانت حاضرةً في الفكر النحويّ القديم، لكنه لم يُشهَر بهذا اللفظ إلا في زمنٍ بلغ فيه هذا العلْمُ غاية نُضجه وازدهاره.

(١) الكتاب: (١/ ٨٥)، وينظر شرحه للسيرافي: (١/ ٣٧٩).
(٢) المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).

المبحث الأول: صُوَر التهيئة والقطع في الإعمال:

تتبّعتُ الصُّور التي يُمكَّن فيها اللفظ من العمل ثم يُصرَف عنه، وألفيتُ أنّ العامل فيها قد يكون فعلاً أو اسماً أو حرفاً، على النحو الآتي:

١- قطع الفعل عن اسم هُيِّئ لرفعه:

إذا أُخبر عن المبتدأ بفعلٍ فاعلُه ضمير مستتر، نحو:(زيدٌ قام) امتنع تقديم الخبر، فلا يُقال:(قام زيدٌ)؛ لأن تقديمه يُوهم كون الجملة مكوَّنة من فعل وفاعل[(١)].

ولو قُدِّم الخبر فقيل: (قام زيدٌ) تغيّر حكم المبتدأ ليصير فاعلاً؛ لأنّ الفعل إن لم يعمل في ذلك الاسم وقد مُكِّن منه حصلت التهيئة والقطع، قال ابن أبي الربيع: «فإن كان الخبر جملةً فعليّةً فاعلُ ذلك الفعلِ ضميرٌ مستتر يعود إلى المبتدأ، فهذا إذا تقدّم بطل الابتداء وصار فاعلاً بالفعل؛ لأن العامل الظاهر أقوى من العامل المعنويّ، وذلك نحو: (زيدٌ قام)، فـ(قام) خبرٌ عن (زيد)، فإن قدّمتَ (قام) فقلتَ: (قام زيدٌ) صار فاعلاً بالفعل ولم يجز أن يبقى مبتدأً؛ لِما في ذلك من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه....»[(٢)].

٢- قطع الفعل عن اسمٍ هُيِّئ لنصبه:

إذا قلتَ: (زيدٌ ضربته) جاز لك في (زيد) وجهان[(٣)]:

أحدهما: الرفع -كما في المثال- وهو أجود.

والآخر: النصب، وهو عربيٌّ كثير.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: (١/ ٢٩٨)، والتذليل والتكميل: (٣/ ٣٣٩)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٩٣٧)، والمقاصد الشافية: (٢/ ٦٨)، وهمع الهوامع: (١/ ٣٨٥).

(٢) البسيط في شرح الجمل: (٥٨٢).

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ٣٠).

فإن حذفتَ الهاء وجب عند الكوفيين أن تقول:(زيداً ضربت) بالنصب[1]، ولا يجوز: (زيدٌ ضربت)؛ لأنك إذا رفعتَ كنتَ هيَّأتَ الفعل لنصب زيد ثم قطعته عنه[2]، ونُقل عن الكوفيين أنه خاصٌّ بالشعر[3]، وأجازه هشامٌ في الاختيار[4].

وأمَّا البصريون فحُكي عنهم أنه يجوز في الكلام: (زيدٌ ضربت)[5]، ونصَّ ابن يعيش[6] أنهم يجيزونه على ضعف؛ لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها، وذكرت بعض المصادر[7] أن جوازه عند البصريين خاصٌّ بالشعر، وهو صريح مذهب سيبويه وقد عدّه في الكلام ضعيفاً[8]، ومنه قول الشاعر:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ[9]

وقوله:

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبتينِ فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجُرُّ[10]

(١) ينظر الدر المصون: (٤/ ٢٩٧)، ونُصّ في التذييل والتكميل: (٤/ ٤٥) على الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه.
(٢) ينظر الدر المصون: (٤/ ٢٩٧)، والمقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).
(٣) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٨).
(٤) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٨)، وارتشاف الضرب: (٣/ ١١١٩).
(٥) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٨).
(٦) شرح المفصل (٢/ ٣٠).
(٧) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٨)، وهمع الهوامع: (٢/ ١٣).
(٨) الكتاب: (١/ ٨٥)، وينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٥).
(٩) تقدّم تخريجه.
(١٠) من المتقارب، وهو لامرئ القيس. ينظر الديوان: (١٨٠) ، والكتاب: (١/ ٨٦)، وشرحه للسيرافي: (١/ ٣٨٠)، ويُروى في الديوان:

فلمَّا دَنَوْتُ تسَدَّيتُها فثوباً نسيتُ وثوباً أَجُرُّ

فلا يكون فيه شاهد.

ومن أمثلة هذه الصُّورة ما ذكره أبو حيان في موضع (كم)، وذلك في نحو: (كم غلاماً اشتريتَ؟)، ونحو: (كم غلام اشتريتُ)، قال: «فموضع (كم) نصبٌ على المفعول به، وكأنك قلت: (أعشرين غلاماً اشتريتَ أم ثلاثين؟)، (وكثيراً من الغلمان اشتريتُ)، والدليل على أن (كم) مفعولٌ بها أنّ (اشتريت) فعلٌ متعدٍّ إلى واحد، وهو مفرَّغ للعمل في (كم)؛ لأنه لم يشتغل بغيرها، فوجب لذلك أن يُحكَم عليها بأنها في موضع نصب على المفعول بـ(اشتريت)؛ لأنك لو لم تفعل ذلك لكنتَ قد هيّأتَ العامل للعمل وقطعته عنه، وذلك غير جائز»[1].

وهذه الصُّورة برز ذكرها عند المتقدّمين بأمثلةٍ مختلفة كما تقدّم[2]، وهي تتأتّى غالباً عند حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر إذا كان الفعل متصرِّفاً، وسيأتي في ذلك مزيدُ حديثٍ في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

٣- قطع الفعل عن حرف جرٍّ هُيِّئ للتعلُّق به:

أجاز العكبري[3] في ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ من قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾[4] أن يكون متعلِّقاً بمحذوف على أنه حال من ﴿الأَنْهَارُ﴾، أي: تجري الأنهار كائنةً من تحتها.

ويشكل هذا الوجه عند السمين الحلبي[5] من جهة أنه يشبه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ لأن الظاهر في ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ أنه متعلِّق بـ﴿تَجْرِي﴾[6].

---

(١) التذييل والتكميل: (١٠/ ٣٩).

(٢) ينظر التمهيد: تاريخ المصطلح.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: (١/ ١٢٧).

(٤) [آل عمران: ١٥].

(٥) الدر المصون: (٣/ ٦٧)، وينظر المبحث الثالث، المسألة الأولى.

(٦) المتعلَّق هو العامل، والجارّ والمجرور معمولٌ له، وقد سبق الحديث عن لفظة (يشبه) في التمهيد: تاريخ المصطلح.

٤- قطع الاسم عن اسمٍ هُيِّئ لرفعه:

إذا قلت: (أَكلتُ السمكة حتى رأسها) فلك أن تخفض (رأسها) على معنى (إلى)، ولك أن تنصبه على معنى الواو، ولك أن ترفعه على الابتداء[١]، وقد جاز بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

ألقى الصحيفةَ كي يُخفِّف رَحْلَه والزَّادَ حتى نعْله ألقاها[٢]

وقول الشاعر:

عَمَمْتُهُمْ بالنَّدى حتى غُواتـهُمُ فكنتُ مالكَ ذي غَيٍّ وذي رشَدِ[٣]

وفي رفع (غُواتُهم) في البيت الثاني على مذهب البصريين[٤] شذوذ؛ لأن الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[٥]، وأوجبوا إذا قلت: (حتى رأسُها) أن تقول: مأكولٌ[٦].

٥- قطع الاسم عن حرف جرٍّ هُيِّئ للتعلُّق به:

أجاز العكبري[٧] أن يكون ﴿فِي رَقٍّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾[٨] متعلِّقاً بـ ﴿مَّسْطُورٍ﴾[٩]، وجعْله صفةً ثانيةً لـ(كتاب) يشبه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[١٠].

(١) ينظر مغني اللبيب: (١٧٥).

(٢) من الكامل، وهو لابن مروان النحوي، كما في الكتاب: (١/ ٩٧)، والتصريح: (٣/ ٥٥٧)، وورد بلا نسبة في مغني اللبيب: (١٧٥).

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر شرح التسهيل لابن مالك :(٣/ ١٦٧)، وتمهيد القواعد: (٦/ ٢٩٨٥)، ومغني اللبيب: (١٧٥).

(٤) ينظر مغني اللبيب: (١٧٥).

(٥) عامل الرفع في الخبر عند البصريين هو المبتدأ، وهذا مذهب سيبويه، وقال بعضهم: مرفوع بالابتداء، وقال آخرون: مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً. ينظر الكتاب: (٢/ ١٢٧)، والإنصاف: (١/ ٤٤)، وشرح التسهيل لابن مالك: (١/ ٢٦٩)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٨٥٣).

(٦) ينظر مغني اللبيب: (١٧٥).

(٧) التبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٢٤٥).

(٨) الطور: [١-٣].

(٩) وهذا الوجه ذكره العكبري وجعله مقدَّماً.ينظر التبيان في إعراب القرآن:(٢/ ٢٤٥)، والدر المصون: (١٠/ ٦٣).

(١٠) ينظر الدر المصون: (١٠/ ٦٣).

٦- **قطع الاسم عن اسم هُيِّئ لجرِّه:**

قدَّر سيبويه[١] المسألة في نحو قولهم: (قطع الله يد ورجل مَن قالها) على أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فكان الأصل: (قطع الله يد مَن قالها ورجله)، ثم أُقحم لفظ (الرِّجْل) بين المضاف والمضاف إليه، فصار التقدير: يد ورجله مَن قالها، ثُم حُذفت الهاء ـ اجتزاءً بـ(مَن) عن الضمير، وإصلاحاً للفظ فصار: يد ورجل مَن قالها، وهذا أحد المذاهب في تأويل المسألة[٢].

ويُشكل على هذا المذهب أمران:

أحدهما: قُبْحُ الفصل بين شيئين هما كشيءٍ واحد، وليسا في تقدير المنفصلين، ولا يُعترض بقراءة[٣]: «وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادَهُمْ شركائهم»[٤]؛ لأنها من باب الفصل بين الفعل وفاعله، فهما في تقدير ما يصحُّ انفصاله[٥].

والثاني: أنه يُفضي إلى التهيئة والقطع؛ لأنه حذفَ الضمير من (الرِّجْل)، وهيَّأه لعمل الجرّ بالإضافة ثم لم يعمله[٦].

(١) الكتاب: (١/ ١٧٩)، وينظر تمهيد القواعد: (٧/ ٣٢٢٣)، والمقاصد الشافية: (٤/ ١٧٠).

(٢) في المسألة مذهبان آخران:

أحدهما: أنها من باب الحذف، حيث حُذف المضاف إليه من الاسم الأول، وهو قول المبرد. ينظر المقتضب: (٤/ ٢٢٧) مع هامش عضيمة، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٤٢٩)، وتمهيد القواعد: (٧/ ٣٢٢٣)، والمقاصد الشافية: (٤/ ١٧٠).

والآخر: أنها من باب إعمال عاملين في معمول واحد؛ فالاسمان معاً مضافان إلى الثاني. ويُعزى هذا القول إلى الفراء. ينظر المقاصد الشافية: (٤/ ١٧١)، وهمع الهوامع: (٢/ ٥٨)، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان: (٢/ ٤١٦).

(٣) هي قراءة ابن عامر. ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: (١/ ٤٥٣، ٤٥٤)، والتيسير في القراءات السبع: (١٠٧).

(٤) الأنعام: [١٣٧].

(٥) ينظر المقاصد الشافية: (٤/ ١٧٠).

(٦) ينظر المصدر السابق: (٤/ ١٧١).

٧- قطع الحرف عن اسم هُيِّئ لجرِّه:

ذهب الكوفيون[١] إلى أن لام الاستغاثة إنما هي بقيَّة اسم هو (آل)؛ فنحو: (يا لفلان) أصلُه: (يا آل فلان)، وليست هي لام الجرّ كما يقول الأكثرون[٢]، والدليل على ذلك قول الشاعر:

فخيرٌ نحنُ عند الناسِ منكُمْ ** إذا الدَّاعي المثوِّبُ قال: يا لا[٣]

ووجه الاستدلال: أنه اقتصر على اللام في قوله: (يا لا)، ولو كانت اللام جارَّةً لما جاز الاقتصار عليها[٤]؛ لأن إبقاء الجارّ وحذف المجرور تهيئةٌ للعمل ثم قطعٌ عنه، ولهذا أوجب الرضيُّ أن يُحذف الجارُّ عند حذف المجرور، فقال:«لا بُدَّ بعد حذف المجرور من حذف الجارّ أيضاً، إذ لا يبقى جارٌّ بلا مجرور»[٥].

وأُجيبَ بأن لام الجرِّ في البيت إنما جاز الاقتصار عليها لأن ألف الإطلاق نابت مناب المجرور؛ ولحقت باللام ألف الإطلاق، واكتُفي بها من المجرور كما اكتُفي بها في قولهم: (ألا تا) و(بلى فا)، أي: ألا تفعلُ، وبلى فافعلْ[٦]، وذكر ابن مالك[٧] أن اللام في البيت تحتمل أن تكون (لا)، وأصل الكلام: يا قوم لا فرار، أو لا تفرُّوا.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك :(٣/ ٤١٢) ، والجنى الداني:(١٠٤) .

(٢) ينظر مثلاً: الكتاب: (٢/ ٢١٥)، والمقتضب: (٤/ ٢٥٤، ٢٥٥)، والأصول: (١/ ٣٥١)، والخصائص: (٢/ ٣٧٥)، وشرح التسهيل لابن مالك: (٣/ ٤٠٩، ٤١٢)، وارتشاف الضرب: (٤/ ٢٢١٣).

(٣) من الوافر، وعُزي للفرزدق في المقاصد الشافية: (١/ ٦٠٣)، وليس في ديوانه، وعُزي لزهير بن مسعود الضَّبّي في خزانة الأدب: (٢/ ٦، ١٣)، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: (٢/ ٢١٠)، والمساعد: (٢/ ٥٣٠).

(٤) ينظر خزانة الأدب: (٢/ ٧).

(٥) شرح الكافية: (٣/ ٢٥).

(٦) ينظر المساعد: (٢/ ٥٣١).

(٧) فشرح التسهيل: (٣/ ٤١٢)، وينظر المساعد: (٢/ ٥٣١).